

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الجمهورية العربية السورية
دمشق ٢٠٠٨

وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

مجلس تنمية المجتمع



دورة الانعقاد الثانية للعام ٢٠٠٨م

التقرير الختامي والتوصيات

الخرطوم - قاعة المجلس القومي لرعاية الطفولة

الاثنين الثالث من نوفمبر ٢٠٠٨م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التقرير الختامي والوصيات

انعقد مجلس تنمية المجتمع في دورة انعقاده الثانية للعام ٢٠٠٨م بقاعة اجتماعات المجلس القومي لرعاية الطفولة يوم الاثنين ٣/نوفمبر ٢٠٠٨م. شارك في الاجتماع أربعة عشر وزيراً من وزراء الشؤون الاجتماعية بالولايات عدا ولايتيك كسلا والقضارف وتسعة من الولايات الجنوبية بجانب باقي عضوية المجلس من المختصين.

خاطب جلستها الافتتاحية رئيس المجلس مستهلة كلمتها بالترحيب بالحضور ومترحمة على روح الفقيد الوطني السيد/ أحمد الميرغني ومؤكدة على أهمية اجتماعات المجلس باعتباره آلية تنسيقية ناجحة في التفكر حول محاور العمل الاجتماعي للاتفاق على نسق واحد وترتيب أولوياته وتبادل الخبرات خاصة وأن اجتماعاته تتواصل حيث يسبقه اجتماع النظراء في الإدارات والمدراء العاميين. ثم خاطبها السيد الفريق/ عبد الرحمن سعيد وزير الحكم الاتحادي حيث أشار إلى توجيه مجلس الوزراء بضرورة الربط بين الأداء والمتابعة والخطط السنوية بين المركز والولايات.

تم استعراض ثلاث أوراق عمل من جلستي عمل:

أولاً: ورقة البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية قدمها كل من البروفيسور/ علي أحمد جنيف المشرف على برامج النهضة الزراعية ونوجها في الآتي:

تضمنت الورقة شقين:

الشق الأول: المجلس الأعلى للنهضة الزراعية:

أشتمل علي تكوين المجلس برئاسة نائب رئيس الجمهورية وهيكله (الأمانة العامة - مجالس تطوير السلع - لجنة رؤساء الدوائر) والدوائر التابعة لها (سبعة دوائر من بينها دائرة محاربة الفقر وتوفير فرص العمل وأوكلت مهامها لوزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل ، كما وتضمنت الورقة ملخصاً لوثيقة البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية

ومرتكزات عوامل نجاحه المفتاحية. وأهم ملامحه بجانب أهم القضايا التي تناولها المجلس الأعلى وأهم إنجازات المجلس خلال العام ٢٠٠٨م.

الشق الثاني: البرنامج التنفيذي لدائرة الفقر في توفير فرص العمل:

حيث استهلت الورقة تكوين الدائرة ومن (٢٨) عضوا برئاسة الأستاذة وزيرة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل وعضوية خمسة وزراء من ذوى الاختصاص بجانب المختصين في المجال. كما تضمنت الورقة اختصاصات الدائرة والشعب الأربعة التي تتبع لها:

- ١- شعبة تنمية وتطوير التمويل الأصغر برئاسة نائب محافظ بنك السودان.
- ٢- شعبة توفير فرص العمل وتنمية المنشآت الإنتاجية والخدمية برئاسة محافظ بنك السودان.
- ٣- شعبة تطوير وتحديث النظام التقليدي وتأمين كسب العيش المستدام برئاسة وزير الدولة للزراعة والغابات.
- ٤- شعبة المعلومات والرصد والتقييم - برئاسة أمين عام ديوان الزكاة.

كما واشتملت الورقة علي البرنامج التنفيذي للدائرة وفق محاوره الآتية:

١. تطوير التمويل الأصغر لإطلاق الطاقات الإنتاجية.
٢. تأمين المنتجين ضد المخاطر الطبيعية.
٣. تحديث وتطوير القطاع التقليدي مما يرفع دخول المنتجين فيه.
٤. برنامج القرية مركز للمعرفة والخدمات والتمويل الزراعي.
٥. تمكين المرأة.
٦. ايجاد فرص عمل جديدة للشباب والخريجين.

التوصيات:

١. ضرورة الربط بين المركز والولايات في شأن النهضة الزراعية وتنسيق البرامج ومتابعة انفاذها.
٢. ضرورة تيسير أمر توفير مدخلات الإنتاج والتمويل الأصغر بالاستفادة من (١٢%) المعتمدة لذلك حتى يسهل توظيفها في مشروعات النهضة الزراعية.

٣. ضرورة توفير الكادر المتخصص المشرف علي انفاذ برامج مشروعات النهضة الزراعيـة وصولا للقريـة والوحدة الإداريـة القادرة علي انفاذ النهضة الزراعيـة.
٤. الاهتمام بمشروعات حصاد المياه كمدخل أساسي في التنمية الريفيـة المتكاملة
٥. العمل علي استهداف مساحات زراعيـة جديدة يمكن توظيفها ضمن مشروعات النهضة الزراعيـة.
٦. الاهتمام بقطاع الرحل خاصة الذين فقدوا حيواناتهم مع الاستفـادة من التجارب الناجحة في هذا المجال.

مشروع القرار:

١. الإشادة بالجهود المبذولة من قبل الولايات في انفاذ مشروعات النهضة الزراعيـة والدعوة للمزيد من الاهتمام.
٢. الاستفـادة من الفرص المتاحة من التمويل الأصغر في التمويل وتوفير مدخلات ووسائل الإنتاج لصغار المزارعين والمنتجين وتعميمه علي جميع الولايات.
٣. التأكيد علي برامج ومشروعات حصاد المياه كمدخل أساسي للتنميـة الريفيـة المتكاملة والمستدامة.

ثانياً: في ورقة حول التمويل الأصغر - رؤية اجتماعيـة تنمويـة قدمها الأستاذ/ إبراهيم أحمد إبراهيم - مدير مركز تنسيق مشروعات الفقر.

اشتملت الورقة علي مقدمة مشيرة الي ضرورة الاستفـادة من الفرص التي أتاحتها البنك المركزي بتبنيه لمشروع التمويل الأصغر خاصة وأن السيد الرئيس في كلمته الافتتاحيـة لانطلاقـة مبادرة أهل السودان بشأن أزمة دارفور أشار إلي أن الحلـول الجذريـة للمشكلة تتمثل في عمل تنميـة شاملـة متوازنة ونظام اداري لامركزي والنهوض الحضاري بالإنسان وبيئته ومقومات حياته الماديـة والمعنويـة . ومن ثم تطرقت الورقة الي تعريف المشروع الصغـير والتمويل الأصغر مؤكدة علي أن التمويل الأصغر حركة مجتمعيـة شاملـة لا تقتصر علي النشاط المصرفي، وتضمنت الورقة برنامج التدخل من خلال ستة برامج:

- ١- تأهيل أفراد المجتمع لتأسيس وإدارة مشروعاتهم الصغيرة والاستفادة من التمويل المتاح.
- ٢- التنظيم الاجتماعي الميسر.
- ٣- تعزيز قدرات المجتمعات المحلية وتهيئة بيئة مجتمعية مواتية للازدهار الاقتصادي واستدامة التنمية.
- ٤- تعزيز البنية المؤسسية.
- ٥- الدعوة وكسب التأييد والمناصرة لبرامج الفقر.
- ٦- تعزيز المعرفة بالظاهرة في مختلف البيئات.

التوصيات:

١. اعتماد البرامج المقترحة في ورقة التمويل الأصغر وبصفة خاصة برنامج التأهيل المجتمعي.
٢. الطلب الي وزارات الشؤون الاجتماعية بالولايات إنشاء آليات نظيرة لمركز تنسيق مشروعات تخفيف حدة الفقر بوزاراتهم علي أن تكون هيكلها رشيقة تضم التخصصات المناسبة في مجال إعداد وانفاذ البرامج والمشروعات والتمويل الصغير والمعلومات.
٣. تساهم الولايات في إعداد التقرير القومي للجهود المبذولة لمكافحة الفقر بمد المركز بتقاريرها السنوية حول الأمر.
٤. ابتكار شراكات جديدة مع القطاع الخاص لتمويل المشروعات الصغيرة.
٥. العمل علي رفع الوعي وتأهيل المستفيدين من التمويل الأصغر والعاملين فيه ونشر ثقافة العمل الحر وفتح منافذ تسويقية لتسويق منتجات الأسر المنتجة والصناعات الصغيرة .
٦. العمل علي إدخال المستفيدين من التمويل الأصغر في جمعيات ائتمانية تيسر كل مراحل الائتمان والاسترداد.
٧. العمل علي إصدار دليل إرشادي للمشروعات الصغيرة يملك على مستوى المحليات لتسهيل وتسيير التمويل الأصغر.
٨. تدريب العاملين في البنوك على كيفية ترغيب واستقطاب الفقراء من الوصول للائتمان.

٩. مراجعة التشريعات والسياسات بما يضمن تخفيف العبء على المستفيدين.

مشروع القرار:

١. العمل علي تأسيس الآليات وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية التي تعين علي مكافحة الفقر باعتباره أحد أولويات الدولة.
٢. رفع الوعي بثقافة التمويل الأصغر وتشجيع المواطنين علي عمليات الاقتراض والادخار وتنظيمهم في جمعيات ائتمان تعينهم في التأهيل ورفع القدرات وفتح منافذ للتسويق وتوفير مدخلات الإنتاج.

ثالثاً: ورقة حول مكافحة الفقر وأسط النساء، قدمتها الأستاذة/ خديجة أبو القاسم - مدير الإدارة العامة للمرأة والأسرة نوجزها في الآتي:

اشتملت الورقة علي مقدمة أشارت الي أن للمرأة السودانية دور كبير في تأمين الغذاء وتوفير احتياجات أسرتها أو مجتمعها من السلع الغذائية الأساسية من خلال مزرعة الأسرة أو المخصصة لها أو الزراعة الجماعية بالإضافة الي مساهمتها في مجالات الإنتاج والتصنيع الغذائي مشيرة الي ان السياسة القومية لتمكين المرأة تضمنت عدد من المشروعات لتخفيف حدة الفقر وسط النساء ثم تطرقت الورقة الي حوجة المرأة الريفية للتمويل والمؤسسات التي تقدم خدماته وتضمنت الورقة تحليلا للوضع الراهن في هذا المجال مبرزة نقاط القوة والضعف كما وأشارت الورقة الي الجهود المبذولة لانفاذ السياسة القومية لتمكين المرأة والتحديات والمشاكل الرئيسية في سبيل تعزيز دور المرأة في مناهضة الفقر. واختتمت الورقة بالتدخلات المطلوبة في مجال مناهضة الفقر والتمكين الاقتصادي المتمثلة في الآتي:

١. إنشاء المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية.
٢. إنشاء صندوق تأمين اجتماعي للنساء العاملات بالقطاع غير المنظم.
٣. تفعيل محفظة المرأة بالبنوك وتيسير الحصول علي الائتمانات والقروض وتخفيف قيود الضمانات عليها.
٤. إلزام كافة الأجهزة الحكومية والمؤسسات والشركات بإنشاء حضانات ورياض أطفال مع تهيئة ملائمة.

٥. تضمين المناهج التربوية والأسرية منهجا سليما متكاملا للأومومة والرعاية الأسرية بوضعها واجب رسالي ووظيفة اجتماعية.
٦. اتخاذ التدابير اللازمة لدعم قطاع المرأة وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها في مجال التوعية والمناصرة والإسناد.

التوصيات:

١. العمل علي إنزال وتوطين السياسة القومية لتمكين المرأة وبرامجها التنفيذية وإستراتيجية الأسرة والخطة الخمسية في مجالات المرأة والأسرة باعتبارها مرجعية ومرشد في وضع الخطط الولائية.
٢. العمل علي الاستفادة القصوى من مراكز تنمية المرأة والأسرة.
٣. العمل علي انتشار محافظ المرأة بالولايات في مجال المرأة والأسرة في كل أنحاء السودان وتوجيه مواردها لتغطية المشروعات المستهدفة مع التأكيد علي خلق نوع من الشراكات.
٤. العمل علي تطوير المهن التي تمارسها المرأة وحمايتها ورعايتها من خلال تنظيم القطاعات الغير رسمية.

مشروع القرار:

١. العمل علي تطوير وتفعيل محفظة المرأة وإعطاء أولوية لبرامج تنمية المرأة الريفية.
 ٢. اتخاذ التدابير اللازمة لتطوير منتجات المرأة من خلال التأهيل والتدريب ورفع الوعي وإدخالها دائرة الإنتاج وإقامة المعارض في إطار تسويق منتجات المرأة.
- وفي الجلسة الختامية تم استعراض وإجازة التقرير الختامي والتوصيات وخاطبها الأستاذ عيسى بحر الدين- وزير الشؤون الاجتماعية بولاية شمال دارفور الذي أشاد بحسن الاستقبال والتحضير الجيد للاجتماع وبالأوراق المطروحة بهذه الصورة المميزة مما يدل على الخبرة الطيبة والتي نتمناها في الولايات وأكد على ضرورة انتظام هذه الاجتماعات ونقلها للولايات حتى تعم الفائدة. وكما أشاد بالأخوة الوزراء الذين تكبدوا المشاق للحضور والمشاركة ووعد بنيابة عن زملائه أعضاء مجلس تنمية المجتمع بأنهم سيولون أمر التوصيات أولوية مقدرة في الانفاذ...كما قدم الحضور الشكر الجزيل للمجلس القومي لرعاية الطفولة على استضافته لاجتماع المجلس.